

المقدمة

يرتبط تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية إرتباط قويا بالقيام باستثمارات واسعة النطاق ، و عملية الاستثمار تستلزم الادخار أو الاقتراض من الداخل أو الخارج ثم استخدام هذه الموارد في مباشرة العمليات الإنتاجية و التوسع فيما بعد .

كما يتطلب الاستثمار إيجاد المؤسسات التي تتوفر لها القدرة على استغلال الفرص المتاحة للاستثمار سواءا بإقامة مشروعات جديدة أو بالتوسع في المشروعات القائمة و توجيه الموارد المالية نحو استغلال هذه الفرص و تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك .

و تلعب البنوك إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى دورا هاما في تكوين سوق رأس المال الذي يتم من خلاله تحويل المدخرات من الذين يدخرون إلى الذين يستثمرون و يتوقف نجاح و كفاءة هذه السوق على مدى وجود المدخرين الذين يكونون على استعداد لإقراض هذه الأموال مقابل العائد المناسب على الأموال التي يقومون بجمعها ، بالإضافة إلى توافر المناخ الاستثماري الصالح ، من حيث كفاءة البنية الأساسية في الاقتصاد القومي و ملاءمة تشريعات الاستثمار و توافر الأمن لتشجيع المنظمين على الاستثمار .

و غني عن البيان أن تنفيذ المشروعات الاستثمارية يتطلب توفير التمويل سواء كان في شكل رأس مال أو قروض لاقتناء أصولها الثابتة كالأراضي و المباني و الآلات و المعدات و هو ما يضطلع بتقديمه سوق رأس المال بالنسبة للمؤسسات التي يسمح لها حجمها و طبيعتها القانونية و جدواها الاقتصادية و المالية بالحصول على التمويل اللازم لها من هذه السوق عن طريق إصدار الأسهم و السندات و القروض .

و لا تقتصر مجالات التمويل الاستثماري فقط على إقامة المشروعات الجديدة فهناك صور متعددة لأشكال هذا الإنفاق من أهمها :

-نفقات الإصلاح و التعديل المترتب عليها زيادة القوة الإنتاجية للمشروع
-نفقات التجديد التي تهدف إلى إحداث تعديل جوهري في هيكل الأصول الثابتة بما يؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية لهذه الأصول .

-نفقات التوسع و ذلك عن طريق شراء أو إقامة أصول جديدة .

-نفقات الإحلال و الاستبدال التي يستلزمها إحلال أصل جديد محل أصل قديم .

- و يعرف توفير المال للقيام بالعمليات السابقة الذكر بالتمويل طويل الأجل و تعتبر البنوك أحد المصادر الهامة لتمويل المشروعات و اوجه الإنفاق الاستثماري سائلة البيان و لكن في بعض الأحيان تكون البنوك التجارية غير قادرة على سد الفجوة التي يعاني منها كثير من القطاعات و المؤسسات بالمستوى المطلوب لأسباب كثيرة منها المخاطرة -التضخم- التغيير في هامش الفائدة و ما إلى ذلك ، لهذا تعد أسواق رأس المال وسيط جيد في تغطية هذه الفجوة فسوق رأس المال هو المكان الذي تقصده المؤسسات ذات العجز أملا في التمويل بطرح أوراقها المالية للاكتتاب، و التمويل هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيار بين تلك الطرائق او الحصول على المزيح الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية و احتياجات و التزامات المؤسسة .

و يقسم التمويل إلى قصير الأجل و متوسط و طويل الأجل ، فالتمويل قصير الأجل هو التمويل الذي لا يزيد عن سنة و تلجأ له المؤسسة لعدة أسباب منها الاحتياجات الموسمية أو لانخفاض كلفة التمويل ، أو لسهولة الحصول على التمويل و يقسم التمويل القصير الأجل إلى الائتمان المصرفي و التجاري ، فالائتمان المصرفي هو حصول المؤسسة على التمويل عن طريق البنك ، أما الائتمان التجاري فهو حصول المؤسسة على التمويل أو البضاعة عن طريق التجارة و تتم

بفتح اعتماد مستندي أو عن طريق الكمبيالات بالإضافة إلى الأوراق التجارية و التمويل المتوسط الأجل هو التمويل الذي يتراوح بين 05 إلى 10 سنوات .
و يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي :

- في ماذا تتمثل مصادر التمويل الطويل الأجل؟ و كيف تمول المؤسسة من خلال هذه المصادر ؟

- هل تستعمل المؤسسة مصدرا واحدا أو مزيجا من المصادر ؟ خاصة و أن المؤسسة تمول عملياتها الاستثمارية من أموالها المملوكة من طرفها و الأموال التي تقترضها .

- كيف تصل المؤسسة إلى الخليط المناسب من مصادر التمويل الطويل الأجل الذي يتيح لها التمتع بأكبر قدر من المزايا و أقل قدر ممكن من المخاطر المرتبطة بمصادر التمويل ؟ .

و يمكن تلخيص دوافع اختيار موضوع المؤسسة الاقتصادية و التمويل طويل الأجل في النقاط التالية :

1- للأهمية التي يتميز بها الموضوع خلال هذه الفترة أي بعد ثلاثة عشر سنة من قانون 14 أفريل 1990 الذي يخص النقد و القرض و الوساطة المالية حيث عرف النظام البنكي في الجزائر تغيرات عميقة و أفرز تغيرات على الصعيد الاقتصادي ،بخصوصة المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص و على الصعيد المالي من خلال ظهور السوق المالي فقيل هذا التاريخ كانت المؤسسات تعتمد على الخزينة العمومية في التمويل خاصة الطويل الأجل .

2- أننا نعيش عصر العولمة و عصر الآلة و بالتالي على المؤسسات مواكبة هذا التطور من خلال إحلال أو استبدال الأصل القديم بالأصل الجديد وهذه النقلة النوعية تتطلب توفير الأموال اللازمة و تتطلب الإلمام بطرائق التمويل ودراسة مصادر التمويل دراسة متكاملة .

3- في كون الموضوع في صميم الاختصاص .

- أما الأهداف المتوخاة من وراء هذه الدراسة يمكن صياغتها كما يلي :

1- مساعدة المؤسسات الاقتصادية وخاصة الإدارات المالية لهذه المؤسسات على الإلمام بالجانب النظري للموضوع .

2- النزول إلى أرض الواقع من خلال التربص الخاص بدراسة الحالة و الإجابة على السؤال الذي يطرحه كل باحث , هل هناك تطبيق في المؤسسات لما نتناوله في المراجع بشكل نظري ؟

3- الاستفادة من التربص الميداني في فهم حقيقة التصرفات المالية و إختبار المكاسب العلمية المكتسبة.

و بعد تحديد مشكلة البحث يمكن بناء فرضيات دراسة هذا الموضوع كما يلي:

1- المؤسسة في اختيارها لمصادر التمويل , تفضل الأموال المملوكة على أموال الاقتراض.

2- المؤسسة تمول الاحتياجات قصيرة الأجل بمصادر قصيرة الأجل و الاحتياجات طويلة الأجل بمصادر التمويل طويلة الأجل .

3- لا يمكن أن تغالي المؤسسة في استخدام القروض كمصدر للتمويل لأن هذا يزيد من مديونيتها.

4- بعد تقدير المؤسسة لاحتياجاتها المالية فهي إما أن تختار واحد من المصادر أو تشكل مزيج تمويلي لكل مصدر نسبة معينة في هذا المزيج.

5- القروض فقط هي التي لها تكلفة و المتمثلة في الفوائد المترتبة عليها.

أما في ما يخص المناهج المستعملة في موضوع البحث نوضحها فيما يلي :

1- المنهج الوصفي التحليلي أستخدم في الفصل الأول و الثاني من البحث حيث تم فيه جمع المعلومات النظرية حول التمويل , سوق رأس المال وأنواعه و مصادر التمويل طويل الأجل.

2- المنهج الرياضي : تم استعماله لتقدير الاحتياجات التمويلية للمؤسسة وكذلك في دراسة تكلفة التمويل .

3- منهج دراسة الحالة : نجده مستخدما في الإطلاع على حالة التمويل طويل الأجل في المؤسسة و في التحليل الاقتصادي و المالي لنشاط المؤسسة محل الدراسة.
- و لقد تمت معالجة موضوع : المؤسسة الاقتصادية و التمويل طويل الأجل (حالة مؤسسة - الكوابل الكهربائية بسكرة) من خلال خطة متضمنة لمقدمة ثلاثة فصول ، و خاتمة حيث :

- الفصل الأول : جاء تحت عنوان : التمويل - التخطيط و المراقبة المالية والذي تعرضنا فيه إلى طرح نظري لموضوع التمويل و الإدارة المالية أين يتخذ قرار التمويل و العوامل المحددة لأنواع التمويل ، كما تعرض إلى دراسة التخطيط المالي من خلال التنبؤات المالية ، الموازنة النقدية و تحليل التعادل و انتهى بمبحث حول المراقبة المالية من خلال دراسة تحليل النسب العائد على الاستثمار - مصادر الأموال و استخداماتها .

- الفصل الثاني : جاء بعنوان التمويل طويل الأجل و الذي تناولنا فيه أسواق رأس المال بحيث تعرضنا إلى السوق الأولي (سوق الإصدار) و السوق الثانوي (سوق التداول) كما تناول هذا الفصل التمويل طويل الأجل بالملكية و التمويل طويل الأجل بالقرروض و استعرض كل المصادر التي تدرج تحت كل نوع من التمويل و في الأخير تطرقنا إلى تحديد تكلفة مصادر التمويل و تحديد هيكل رأس المال الأمثل الذي تستخدمه المؤسسة.

- **الفصل الثالث :** جاء هذا الفصل تحت عنوان : مؤسسة الكوابل الكهربائية و التمويل طويل الأجل و الذي وضعنا فيه و عرفنا بمؤسسة الكوابل الكهربائية و تطرقنا إلى تحليل نشاط المؤسسة للسنوات 2001/2000/99/98 مركزين علي السنتين الأخيرتين في التحليل و أعطينا الأرقام الخاصة بكل سنة و كان التحليل بشقيه الاقتصادي و المالي ، ثم تطرقنا في الأخير إلى التمويل طويل الأجل بالمؤسسة حيث استخدمت القروض الطويلة الأجل لتمويل العمليات الخاصة بإنشائها و الأرباح المحتجزة لتمويل شراء آلة متطورة .

- و في الأخير ننوه إلى الصعوبات التي اعترضت هذا العمل و من أبرزها تغيير المؤسسة محل الدراسة من مؤسسة الرياض - سطيف إلى مؤسسة الكوابل الكهربائية - بسكرة بسبب تكتم الإدارة المالية للمؤسسة الأولى و عدم تعاونها رغم المحاولات على كل الأصعدة و تحمل مشقة السفر إلى ولاية سطيف .